http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1726) السنة السابعة - الأربعاء (17) شباط 2010

18

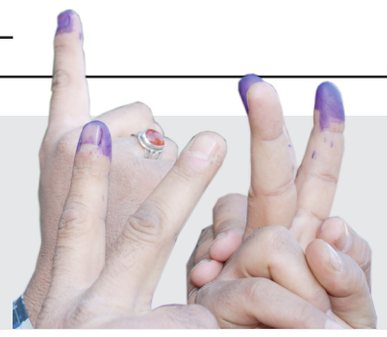

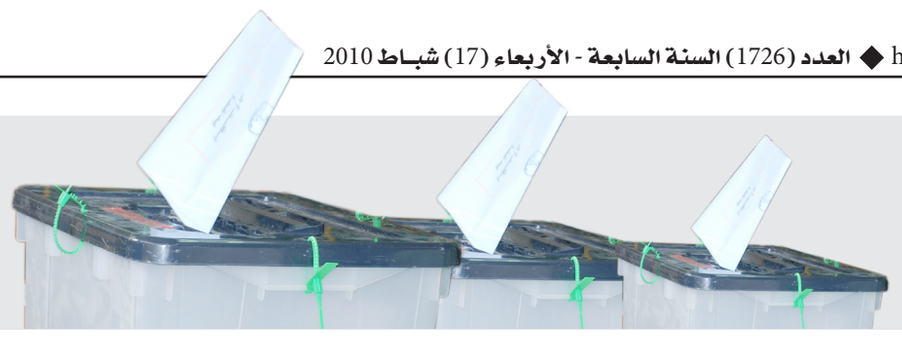

الطريق إلى الانتخابات

صدى الخارج

افتتاح ٣٢ مركزاً انتخابياً في سوريا

دمشق / المدى

قال مدير مكتب انتخابات العراقيين في سوريا، حيدر عبد علاوي،امس الثلاثاء، إن عدد المراكز الانتخابية التي ستفتتح للعراقيين المقيمين في سورية خلال الانتخابات المقبلة تبلغ ٣٢ مركزا. جاء ذلك بحسب بيان اصدره مكتب انتخابات العراقيين في سوريا، وتلقت (المدى) نسخة منه. واضاف علاوي ان "عدد المراكز التي ستفتتح في سوريا خلال الانتخابات التشريعية المقبلة تبلغ ٣٢ مركزا بواقع ١٦٧ محطة ستكون في أربع محافظات، من بينها ثمانية مراكز في مناطق السيدة زينب بواقع ٥٨ محطة، وستة مراكز في منطقة جرمانا بواقع ٣٥ محطة، وثلاث مراكز في منطقة قدسيا بواقع ١٥ محطة". واشار الى انه "سيتم افتتاح مركزين بمنطقة حرستا فيها عشر محطات ومركز واحد بعدد متفاوت من المحطات في مناطق المزة، صيدنايا، مساكن برزة، صحنايا، دوما، الزبداني، اليرموك، ركن الدين، عدرا، التل"، مبينا انه "سيفتتح مركزين في محافظة حلب شمال دمشق بواقع خمس محطات في كل مركز، ومركز واحد في محافظة حمص شمال العاصمة بواقع خمس محطات ليصبح المجموع الكلي ١٦٧ محطة في ٣٢ مركزا انتخابيا". وتابع ان "تحديد هذه المناطق خضع لدراسة دقيقة بعدما شكل مكتب انتخابات العراقيين في سورية لجنة تألفت من وسام الاسدي اعتمادا على خبرته الواسعة في أحوال الجالية العراقية منذ سنوات، وخبير اللوجستيات المهندس فارس فاضل كيطان الذي سبق له العمل في الانتخابات الماضية بسوريا بإشراف مباشر من مدير المكتب، بالإضافة إلى البيانات التي تحصلت عليها المفوضية من السفارة العراقية والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين ومن عمل مكتب انتخابات ٢٠٠٥ بسوريا".

مفوضية السويد تدعو وكلاء الكيانات السياسية لتسجيل اسمائهم

بغداد / المدى

دعا مكتب السويد للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات ممثلي الكيانات السياسية والاعلاميين والمراقبين المحليين والدوليين في السويد إلى مراجعة مقره في ستوكهولم، لغرض تعبئة الاستمارات الخاصة بالاجراءات.

جاء ذلك في بيان للمكتب امس الثلاثاء، وقال البيان "يدعو مكتب السويد للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات ممثلي الكيانات السياسية والاعلاميين والمراقبين المحليين والدوليين في السويد، إلى مراجعة مكتب المفوضية في ستوكهولم، لغرض تعبئة الاستمارات الخاصة بالاجراءات، واستلام التعليمات الخاصة الصادرة من المفوضية العليا المستقلة، بخصوص واجباتهم وحقوقهم". وتضمن البيان موقع مكتب السويد للمفوضية في مدينة ستوكهولم، وأوقات وايام المراجعة من قبل الجالية العراقية في السويد.

عمليات بغداد: السجن عاماً واحداً لممزقي البوسترات

لجنة الانتخابات الأمنية تحذر قوى الأمن من تشويه الملصقات الدعائية

بغداد /المدى

حذر رئيس اللجنة الأمنية العليا للانتخابات باتخاذ بإجراءات رادعة ضد كل من يثبت تدخله في الدعاية الانتخابية للكيانات السياسية من منتسبي الأجهزة الأمنية.

وأكد الفريق ايدن خالد في بيان صحفي امس الثلاثاء ان اللجنة قررت في الاجتماع الأخير اتخاذ مجموعة من القرارات بحق من يثبت تورطه في هذه الخروقات للحفاظ على استقلالية وحيادية الأجهزة الأمنية والقيام بواجبها بحماية امن الانتخابات. واشار الى ان اللجنة الأمنية أعلنت عن خطوط ساخنة للإبلاغ عن مثل هذه الحالات ودعا منتسبي الأجهزة الأمنية الى القيام بواجباتهم بحيادية ونزاهة ليكونوا عاملا مهما في إنجاح الانتخابات البرلمانية المقبل ة.

من جهتها، اعلنت قيادة عمليات بغداد اتخاذها اجراءات رادعة بحق كل من يمزق او يتلف الدعايات الانتخابية للمرشحين. وقال الناطق باسم قيادة عمليات بغداد اللواء قاسم عطا في بيان صحفي امس الثلاثاء "ان عمليات بغداد ستعتقل عن طريق الاجهزة الامنية كل من يضبط وهو يحاول اتلاف او تمزيق اللوحات والدعايات الانتخابية التي تنتشر في العاصمة بغداد". واضاف "ان العقوبة قد تصل الى السجن لمدة سنة، وهذه الاجراءات تأتي للحفاظ على الدعايات الانتخابية لجميع المرشحين وعدم التطاول عليها".

الى ذلك، اكد رئيس مجلس محافظة البصرة جبار امين جبار اللطيف ان الاستعدادات الامنية تتواصل يوميا لنجاح عملية الانتخابات النيابية المزمع اجراؤها في السابع من شهر اذار المقبل. واضاف بحسب وكالة انباء الاعلام العراقي ان تنامي الامن في المحافظة يظهر من خلال عدم المساس بالدعايات الانتخابية لمرشحي الكتل السياسية. واشار الى ان التزام الكتل بالضوابط الاعلانية وعدم خرقها خاصة في عدم استخدام الرموز الدينية وعدم استخدام الدوائر الحكومية في ترويج برامج المرشحين هو دليل اكيد على تنامي الوعي الانتخابي بين البصريين بالاضافة الى ابتعاد الاعلانات عن الروح الطائفية بعد تشكيل ائتلافات وطنية.

ويشار الى ان الدعاية الانتخابية بدأت في الثاني عشر من الشهر الحالي، وقد مزقت بعض لوحات الدعاية الانتخابية في بعض مناطق بغداد.

عمال يستعدون لتعليق بوسترات انتخابية

انتخبوا وغيّروا ..

أسعار المقاعد النيابية !

عامر القيسي

اظهرت الحملات الدعائية الانتخابية التي انطلقت يوم الجمعة المنصرم فروقات طبقية واضحة بين الكتل والاحزاب والأئتلافات التي ستخوض غمار الانتخابات في السابع من آذار المقبل . وهي على مايبدو ليست انعاكسا للواقع الطبقي في العراق، فبعض الفقراء، أو الذين قالوا لنا انهم فقراء عبر شاشات الفضائيات، فاجأونا بحملات اعلامية تصنف على أساس رفوف الدفاتر الخضراء المغرية المقبلة الينا من جهاتنا الاربع، وهذا يعني ان ملايينا غير معدودة قد صرفت في باكورة الحملة الانتخابية "والحبل على الجرار" فيما كشفت احزاب وكتل عن عريها النقدي من خلال لافتات بامكان اي صاحب مجلس عزاء عشائري ان يخط ويوزع اضعافها. وفي الوقت الذي كانت بعض الاحزاب تبذخ العطاء لشراء الاصوات،من هنا وهناك، كانت احزاب اخرى تقطع، لمن يرغب، وصولات تبرع من اجل الحملة الدعائية الانتخابية، وأوراق الوصولات كما قيل لنا هي لغرض قطع دابر الفساد المالي حتى لايتسلل الى داخل هذه الاحزاب التي من ابرز شعاراتها مكافحة الفساد السرطاني الذي تمدد في جسد مؤسسات الدولة العراقية.

ورغم ارتفاع سخونة لهجة الحديث عن المال السياسي الا ان احدا لم يكلف نفسه " الحكومة ، النوّاب، مفوضية النزاهة.. الخ" مهمة السؤال والسؤال فقط عن مصادر هذا المال الذي يبذخ بلا حساب. نعرف جيدا اننا نفتقد الى قانون خاص ينظم عمل الاحزاب وقانون ينظم مصادر التمويل وقد جرى تعطيل تمرير مثل هذين القانونين وغيرهما لاعتبارات ليست موضع حديثنا اليوم ، لكن هذا الفراغ لايمكن ان يكون مبررا لكي تلعب الاحزاب " على حل شعرها " كما يقول المصريون.

ورغم ان الوقت ربما لايسعف من يريد لمعالجة اخطر ظاهرة سلبية في هذه الانتخابات الا ان المال المجهول المصدر بالنسبة لنا ينبغي ان يجد ممن يحاسب عليه بعد الانتخابات بأي وسيلة كانت ، فالاموال لاتعطى لسواد عيون عمر أو زيد . هناك اهداف سياسية معلومة وراء نثر المال السياسي كما تنثر فوق العروس الدراهم ، وهناك اهداف مضرة بالعملية السياسية ومستقبل العراق، فما يؤخذ باليمين يتوجب تسديد استحقاقاته باليسار، وهي معادلة معروفة في عالم الصفقات السياسية، لانه بالاساس عالم خال من براءة الاطفال وليس في قاموسه القديم والمعاصر والبنيوي والتكعيبي مفردات النوايا الحسنة، لان المئات من هذه النوايا غالبا ما تؤدي الى الجحيم.

المؤكد ان تأثيرات هذا المال ورائحته ستترك ظلالها على الانتخابات بهذه الدرجة أو تلك وستحصد احزاب المال السياسي ، سواء من داخل الحدود أو خارجها ، المقاعد البرلمانية الاضافية بمساعدة هذا المال الذي تتعدد قنواته وابوابه ، وهو مال مافيوي يغسل تحت اسماء التجارة والعمولات والتبرعات الدينية والهبات الخيرية ودعم بعض منظمات المجتمع المدني.

اللعبة مكشوفة رغم كل محاولات تسترها الكوميدية واهدافها مفضوحة للمواطن العادي فكيف بالسياسي والقضائي والبرلماني؟ وهي بقدر فضائحيتها الا ان خطورتها عندما تصطدم اهداف الاموال السياسية على الساحة العراقية باختلاف نوايا الممولين وطموحاتهم في قيادة العربة العراقية من الداخل !!

غداً.. الإعلان عن خروقات انتخابية في النجف

النجف / عامر العكايشي

كشف منسق شبكة شمس لمراقبة الانتخابات في محافظة النجف عن وجود خروقات كبيرة في عملية الدعاية الانتخابية سيعلن عنها يوم غد الخميس في المؤتمر الذي تقيمه الشبكة في محافظة النجف.

واشار حسنين الشرقي الى ان "المؤتمر سيشارك به العديد من اعضاء مجلس ادارة الشبكة من مختلف المحافظات العراقية للاعلان عن خروقات كبيرة قامت بها الكيانات والائتلافات والاحزاب المشاركة في الانتخابات".

ولم يذكر الشرقي نوع وعدد الخروقات والجهات التي قامت بها مكتفيا بالقول ان ذلك سيعلن في المؤتمر.

وعلى صعيد متصل، قال مدير شعبة إعلام مفوضية الانتخابات في ميسان صلاح نعيم" ان فرق الرصد ضبطت (١٦) مخالفة من قبل بعض الكيانات السياسية المرشحة للانتخابات النيابية المقبلة".

واضاف نعيم بحسب وكالة (ايبا) "ان هناك تجاوزات وخروقا لشروط الدعاية الانتخابية تم ضبطها من قبل فرق الرصد وتم اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها".

واشار الى "ان المكتب قام بتفعيل فرق الرصد ضمن مركز واقضية ونواحي المحافظة لمتابعة الحملة الدعائية للمرشحين والوقوف على مدى التزامها بشروط الدعاية المقررة في حملات الدعاية الانتخابية رقم(١٩) ".

وتابع نعيم "لقد تلقى المكتب عددا من الشكاوى من بعض الكيانات السياسية حول التجاوز على اعلاناتها من قبل البعض من خلال تمزيقها وتشويه معالمها".

بعد استبعاد وانسحاب ١٥ منهم

مفوضية ديالى: ٢٥٩ مرشحاً عن المحافظة

ديالى / وكالات

أعلن مكتب مفوضية الانتخابات في محافظة ديالى، امس الثلاثاء، أن إجمالي عدد مرشحي المحافظة في الإنتخابات البرلمانية المقبلة بلغ ٢٥٩ مرشحاً ينتمون إلى ٢٢ كياناً سياسياً، بعد استبعاد وانسحاب ١٥ مرشحاً خلال الأيام الماضية.

وقال عضو شعبة الإعلام في مكتب مفوضية الانتخابات في المحافظة حسن علي بحسب "السومرية نيوز" إن "عدد مرشحي المحافظة في الانتخابات المقبلة بلغ ٢٥٩ مرشحاً، من أصل ٢٧٤ مرشحاً في الأسبوع الماضي"، مبيناً انه "تم استبعاد سبعة مرشحين من قبل هيئة المساءلة والعدالة لارتباطهم بحزب البعث المنحل، وأربعة مرشحين بينهم امرأة لتقديمهم شهادات مزورة، فيما أعلن أربعة مرشحين انسحابهم من بينهم امرأتين". وأضاف حسين أن "المستبعدين ينتمون إلى كتل سياسية وائتلافات مختلفة لم يتم إعلان أسمائها بموجب قرار من المفوضية بمنع تداولها كي لا تستخدم في الدعاية الانتخابية"، حسب تعبيره. وكان مدير مكتب مفوضية الانتخابات في ديالى عامر لطيف آل يحيى، قال أن "الهيئة التمييزية ردت أربعة عشر طعناً تقدم بها مرشحون عن المحافظة، تقرر شمولهم بقرارهيئة المساءلة والعدالة"، مبيناً أن "الهيئة قبلت طعون ثمانية مرشحين آخرين وسمحت لهم بالمشاركة في الانتخابات المقبلة". ويتنافس ٢٢ كياناً سياسياً بالانتخابات البرلمانية في ديالى، هي كل من: اتحاد الشعب وتحالف الوحدة الوطنية وتحالف القوى العراقية وائتلاف وحدة العراق والتحالف الكردستاني وائتلاف العمل والإنقاذ الوطني الحر وائتلاف دولة القانون والائتلاف الوطني العراقي والتوافق العراقي والقائمة العراقية وحزب الداعي وحزب الشعب العراقي الموحد والاتحاد الإسلامي الكردستاني وقائمة مثال الألوسي للأمة العراقية، وتجمع العدالة والإنصاف العراقي وحزب الدستور العراقي وكتلة أعيان العراق المستقلة، وتيار العدالة والحرية وكتلة أحرار، وكتلة التغيير. يذكر أن مفوضية الانتخابات في محافظة ديالى، أعلنت قبل نحو شهر تقريباً أن إجمالي عدد الناخبين الذين يحق لهم التصويت في الانتخابات البرلمانية المقبلة المزمع إجراؤها في السابع من آذار المقبل يزيد عن ٨٢٦ ألف ناخب فيما تم تهيئة ٣٨٤ مركزاً انتخابياً تحوي أكثر من ألفي محطة انتخابية موزعة على جميع الوحدات الإدارية في المحافظة.

اتهامات لبعثة الأمم المتحدة في العراق بعدم الحيادية في التعامل مع منظمات مراقبة الانتخابات

بغداد / المدى

اتهمت شبكة (عين) لمراقبة الانتخابات بعثة الأمم المتحدة في العراق بعدم الحيادية، معتبرة أنها تدعم منظمات مراقبة الانتخابات التابعة للأحزاب بملايين الدولارات التي تصرف على شراء الأصوات.

وقال مدير شبكة عين مهند الكناني في مؤتمر صحفي عقد امس الثلاثاء في بغداد أن "بعثة الأمم المتحدة في العراق أقصت الكثير من المنظمات المحترفة المسؤولة عن مراقبة الانتخابات، فيما قدمت دعما ماليا بملايين الدولارات إلى منظمات تابعة لأحزاب سياسية"، مشيرا إلى أن "الأموال التي تعطى للأحزاب من اجل مراقبة الانتخابات تصرف لشراء الأصوات". ودعا الكناني إلى "ضرورة أن تكون بعثة الأمم المتحدة بالعراق محايدة للمنظمات العراقية لمراقبة الانتخابات وليس فقط للمنظمات الأجنبية والأحزاب السياسية".

وكان الناطق باسم الحكومة علي الدباغ كشف من خلال دعمها المنظمات المحترفة وغير التابعة للأحزاب"، معربا عن خشيته من أن "تمر الانتخابات بمأزق لعدم وجود منظمات محترفة محايدة تراقب العملية الانتخابية".

ولفت الكناني إلى انه "يجب إفساح المجال للمنظمات العراقية لمراقبة الانتخابات وليس فقط للمنظمات الأجنبية والأحزاب السياسية".

وكان الناطق باسم الحكومة علي الدباغ كشف الاثنين أن "بعض المرشحين بدأوا بمنح أموال حصلوا عليها من وراء الحدود لشراء الأصوات".

ودعا الكناني الحكومة إلى "إلزام المفوضية باعتماد التقارير التي تصدر من المنظمات المحلية المحايدة وليس المنظمات التابعة للأحزاب"، مرجحا أن تكون هناك "عمليات فساد في قضايا الأموال التي صرفتها الأمم المتحدة على عملية التثقيف والتوعية في الانتخابات". يذكر أن الانتخابات التشريعية من المقرر اجراؤها في السابع من آذار المقبل ويشارك فيها بحسب إحصاءات المفوضية ١٦٥ كياناً سياسياً ينتمون إلى ١٢ ائتلافا انتخابياً. وكانت الحملة الدعائية للمرشحين والكيانات السياسية بدأت يوم الجمعة الماضي في عموم المحافظات.

رأي عام

تمزيق صور المرشحين عمل مخطط له

> اعربت بعض الكيانات والاحزاب السياسية عن استيائها من تمزيق ملصقاتها الانتخابية والتعرض للكيانات السياسية بحملات التشويه للحقائق في مناطق مختلفة من البلاد، ووصفت هذه القوائم هذه الاساليب بالحرب غير المعلنة او "الباردة" بين القوى المشاركة في العملية الانتخابية قبل البدء بموعدها.

استطلاع / وائل نعمة

ساجد مطر/ محامي قال "على الاحزاب والكيانات السياسية ان تقدم شكاوى لمفوضية الانتخابات للنظرفيها، واخرى قضائية ضد الجهات التي تقف وراء حملة التشويه التي تستهدف ملصقاتها ويجب على الكيانات السياسية تشخيص الجهات التي تقف وراء حملة تمزيق ملصقاتها الانتخابية وهي قضية تخضع للتحقيق من قبل المفوضية في الوقت الحاضر"، مبينا انه "ليس من السهل توجيه الاتهامات جزافا ضد الاخرين".

فيما رأى محمد مصطفى/ طالب جامعي "ان هذه العملية ليست عشوائية وانما منظمة وتم التخطيط لها ومن الممكن ان تقف وراءها جهات واحزاب منافسة تسعى لتحقيق هدف معين وهو اسقاط الخصوم، و ضعف الثقافة الانتخابية لدى بعض الكيانات السياسية ، فالبعض يتوقع بان من خلال تمزيق وتشويه الملصقات الدعائية يمكن ان يساهم في اضعاف الكيانات المنافسة. ولفت محمد الى انه "من الممكن ان يصار الى فتح حوارات مع الكيانات السياسية المنافسة للحيلولة دون الاستمرار بمثل هكذا اساليب تسيء للعملية الانتخابية". بينما يتخوف سعد محمود/ مهندس من ان تدفع حملة التمزيق والتشويه بعض الكيانات السياسية لايقاف حملاتها الدعائية وخصوصا بالنسبة للكيانات التي ليس لديها الامكانات المادية الكافية لمنافسة الاحزاب الكبيرة والمتنفذة على مدار فترة الحملات الدعائية، مما قد يرغمها على ارجاء نشر اعلاناتها الانتخابية حتى موعد قريب من بدء عملية الاقتراع والتصويت للحفاظ على ملصقاتها.

ظاهرة تمزيق الدعايات الانتخابية تعتبر احدى الخروقات التي حذرت منها جهات سياسية مختلفة في مناسبات سابقة وحذرت منها المفوضية المستقلة للانتخابات. كما دعا المراقبون للانتخابات السلطات الامنية لبذل المزيد من الجهود لمواجهة مثل هذه الخروقات التي تسيء لنزاهة وشفافية العملية الانتخابية. وتم رصد ظاهرة تمزيق الملصقات الانتخابية التي حدثت في عدد من المحافظات من قبل نشطاء في عدد من منظمات المجتمع المدني المعنية بمراقبة الانتخابات وكذلك من قبل الجمهور الذي بدا البعض منهم غير مكترث اطلاقا لما يحدث حوله من استعدادات وحملات للدعاية الانتخابية سواء من قبل المرشحين للانتخابات او من الجهات التي تدعو للمشاركة بالانتخابات بقوة.

واكد حامد مهدي/ موظف "ان ظاهرة تمزيق وإتلاف الملصقات الانتخابية تعد حالة من حالات العنف الانتخابي، وهي مخالفة صريحة وواضحة لنظم وقواعد الدعاية الانتخابية، وان هذه الظاهرة ليست حضارية وبعيدة عن قيم الشعب العراقي الذي عرفت هويته في الانتخابات السابقة والاستفتاء.

ويشكك الكثيرمن العراقيين في ما تحمله هذه المعركة في جوهرها ويقولون إنها تصب في مصلحة الكيانات الكبيرة ذات الامكانات المالية المرتفعة، للاطاحة بالخصوم.

ابو حسين احد ساكني منطقة الكرادة قال "ان الانسان النزيه والوطني لا يحتاج لكل هذه الحملات الدعائية، بل عمله هو الذي يزكيه ويستطيع ان ينال رضى الناس، ولا اتصور ان هذه الملصقات ستزيد من شعبيته او تحقق له فائدة كبيرة. واضاف طلب احدهم مني بالامس ان أؤجر له سياج المنزل بمبلغ معين حتى يعلق عليه ملصقاته فرفضت ذلك لاقتناعي بأني لاريد ان اكون طرفا في سباق الملصقات.

ودعا انمار صالح/ طبيب الكتل والكيانات السياسية والمرشحين الى عدم خرق الدعاية الانتخابية وعدم تمزيق صور المرشحين المنافسين لانها عملية غير حضارية ولاتتسم بالديمقراطية، اضافة لكونها تسقيطا للاخرين، وان الحملة الدعائية يجب ان تكون نزيهة والمنافسة شريفة لكل الكتل والاحزاب والمرشحين لكي ينال الجميع فرصته ولا يغبن حق الاخرين. واضاف ان الكتل والاحزاب الكبيرة هي التي تستحوذ على الحملات الدعائية بما تملك من مال ونفوذ وامكانيات اعلامية كبيرة كالفضائيات، لذا ارى ان الكتل والاحزاب الصغيرة والمرشحين المستقلين لن يستطيعوا مجاراة الكتل الكبيرة.

فيما قال سعدون راضي/ مدرس "نحن لسنا بحاجة للحملات الدعائية للمرشحين لان الشعب العراقي يختلف عن باقي الشعوب ويعرف من الذي ينفعه ومن الذي يخدعه، واضاف: توالت الوجوه على العراقيين بعد سقوط النظام السابق، وهم يعرفون من الذي ينفعهم من الاخر الذي يحاول ان يخدعهم او التأثير عليهم بشعاراته العابرة.

فيما شدد صلاح وعد/ صاحب مكتبة، على انه لا يصح ان يكون عضو البرلمان هو اول من يخرق القانون في الحملات الانتخابية من خلال ارساله بعضا من الاطفال او تجنيد بعض الاشخاص لتمزيق الملصقات الانتخابية.وتابع "غدا حين يصبح المرشح نائبا في البرلمان، كيف يستطيع ان يقنع الاخرين بان يطبقوا القانون او يلتزموا به اذا كان هو لا يلتزم بالقوانين التي اصدرتها مفوضية الانتخابات التي تعاقب الخروقات وتفرض غرامات مالية".